



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

السياسات والأحكام الضريبية المعززة لريادة الأعمال في العراق

د. أبراهيم أديب الجلبي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

السياسات والأحكام الضريبية المعززة لريادة الأعمال في العراق

د. أبراهيم أديب الجلبلي*

الخلاصة:

- تتأثر معدلات دخول الأفراد الى مجال ريادة الأعمال سلباً بالأعباء الإدارية والتعقيدات البيروقراطية، الى جانب الاحكام المتعلقة بالضرائب وتعقيدات نظام ضريبة الدخل على الشركات.
- السياسة الضريبية في العراق لا تزال أسيرة الفكر الاشتراكي، حيث إن القوانين الضريبية المعتمدة مستمدة أساساً من قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 وتعديلاته، فهو القانون الوحيد المعتمد سواء في احتساب ضريبة الأفراد أو الشركات، ولا يتضمن القانون تفاصيل واضحة تخص المشاريع الناشئة أو الريادية.
- قانون الضريبة منح إعفاءات ضريبية تقتصر على أنشطة محدودة للغاية تخص بعض المشاريع الزراعية، أو مشاريع تتعلق بتقديم خدمات للدولة مثل نقل المشتقات النفطية، أما الأنشطة الأخرى مثل الأعمال التجارية أو المهنية فهي حسب قانون الضريبة أهم أشكال مصادر الدخل.
- تؤدي بعض الضرائب إلى رفع تكاليف الاستثمار مثل الضريبة المفروضة على الإيجارات والتي تبلغ 10% من قيمة إيجار العقار حسب قانون ضريبة العقار المرقم 162 لسنة 1959 المعدل، والتي تؤدي إلى رفع مستويات الإيجارات التي يدفعها أصحاب المشاريع الناشئة.
- الحكومة بحاجة الى خفض التكاليف المالية المباشرة التي تتكبدها المشاريع الخاصة عموماً والمشاريع الريادية بشكل خاص من خلال إعداد لائحة تنظيمية بهذا الخصوص والتي تهدف الى النهوض بالمشاريع الريادية.
- إعفاء أرباح الشركات من ضريبة الدخل لمدة زمنية مناسبة من أجل تقليل فترة استرداد رأس المال وزيادة الموارد الضرورية للمشروع من أجل إكمال متطلبات التأسيس.
- إعفاء الأصول المشتراة من قبل المشاريع الخاصة من رسوم نقل الملكية إذا كانت ضمن مناطق محددة.

* أستاذ مساعد في التنمية الاقتصادية، جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

- إعفاء العاملين في القطاع الخاص من ضريبة الدخل لمدة محددة أو تخفيضها.
- تشريع قوانين تلزم مؤسسات القطاع الخاص بالتعاقد مع الشركات الوطنية في الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها في عملها خصوصاً تلك التي لا يمكن إنتاجها محلياً.

مقدمة:

لقد عانى العراق وما يزال يعاني من مخلفات النظام الاشتراكي الذي هيمن على الحياة الاقتصادية منذ خمسينيات القرن الماضي، والذي انتهج طيلة نصف قرن سياسات ألحقت ضرراً بالغاً بالمشاريع الخاصة، وأضعفت الحوافز الاقتصادية للاستثمار الخاص، ومع استمرار النهج الاشتراكي اضمحلت ثقافة العمل الخاص وبات التوجه العام لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع هو السعي للحصول على توظيف في مؤسسات القطاع العام، حتى بات العراق اليوم يشكل أعلى دولة في نسب التوظيف في القطاع العام.

وفي ظل التوجهات الجديدة لتفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، يتم طرح الكثير من الملفات الاقتصادية التي تتطلب إعادة نظر وتصحيح لتناسب الفلسفة الاقتصادية الجديدة للدولة العراقية، ومن هذه الملفات السياسة والأحكام الضريبية في العراق والتي لا تزال تعتمد قوانين تعود إلى أيام الأنظمة الاشتراكية، إذ تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على جوانب مختلفة مما تطلبه عملية إصلاح السياسة الضريبية في العراق، لا سيما في يخص دعم المشاريع الخاصة والريادية.

رواد الأعمال وسبل تحقيق العوائد فوق الطبيعية.

يعد رواد الأعمال مصدراً رئيسياً للأعمال الجديدة، فهم يولدون معظم صافي فرص العمل الجديدة. ويتميز رواد الأعمال عن أقرانهم باستعدادهم لتحمل المخاطر، والحصول على ربح اقتصادي من خلال اعتماد طرق جديدة في تقديم سلعة أو خدمة معينة. وقد تتضمن هذه الأساليب الجديدة إنشاء نموذج أعمال جديد، أو تلبية احتياجات المستهلكين بشكل أكثر فعالية، أو تقديم أسعار أقل من منافسيهم. ولا يمكن فصل المخاطر عن رواد الأعمال، إذ إن أي مشروع لتحقيق ربح اقتصادي محفوف بعدم اليقين. ويجب أن يتضمن الدخل الرأسمالي الذي يحققه رائد الأعمال على معدل عائد عادي يعوضه عن انتظار تحقق العائد (الزمن الفاصل بين النفقات والإيرادات) ومعدل عائد فوق الطبيعي يعوضه عن المخاطرة وعدم يقين تحقق الربح. ويسعى رائد الأعمال إلى الحصول

على ربح اقتصادي من خلال التعرف على فروق أسعار السوق والاستفادة منها.

إذ يمكنه تحقيق عائداً فوق الطبيعي إذا كان معدل العائد المتوقع من النشاط الريادي مضروباً في احتمالية تحقق العائد أعلى من معدل العائد الاعتيادي، فعلى سبيل المثال: إذا كان هناك فرصة بنسبة 50% للحصول على عائد بنسبة 10% على عوائد الاستثمار، فإن القيمة المتوقعة للعائد تبلغ 5%. وعليه كلما زادت المخاطر انخفض العائد المتوقع، فإذا كان العائد المتوقع من النشاط الريادي (الجديد) أقل من العائد المتوقع للأنشطة غير الريادية، فلن يتم تنفيذ المشروع الريادي، وبعبارة أخرى، فإن العائدات فوق الطبيعية تعوض رائد الأعمال عن مخاطر الانخراط في نشاط جديد، وفي ظل توقع عائد عادي للغاية، لن يكون لدى رائد الأعمال المحتمل أي سبب اقتصادي لمتابعة مشروع محفوف بالمخاطر، ويمكن توليد عوائد فوق الطبيعية من خلال الربح الاقتصادي للأنشطة الريادية الذي يمكن أن ينشأ من الحواجز التي تحول دون دخول المنافسين، مثل براءات الاختراع، والعقبات التنظيمية، أو غيرها من أشكال الحماية التي توفرها الحكومات للمنتجين، تؤدي إلى تأخير إنتاج سلع وخدمات مماثلة من قبل موردين محتملين آخرين، كما قد تنتج الأرباح فوق الطبيعية أيضاً من الوصول إلى الموارد النادرة أو المتخصصة، أو السمعة الطيبة من حيث الجودة، أو النجاح في المخاطرة والابتكار الذي يؤدي إلى تصميم جديد جذاب بشكل خاص، أو تقديم تصميم جديد لمنتج ما، حيث يستغرق الأمر وقتاً حتى تتمكن المنافسة من اللحاق به¹.

بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الضريبية وريادة الأعمال.

يتفاوت تأثير السياسة الضريبية في ريادة الأعمال باختلاف نوع الضريبة، وجودة النظام المحاسبي، وطبيعة الإعفاءات الضريبية، وقبل بيان طبيعة تأثيرات السياسة الضريبية في ريادة الأعمال، من المفيد توضيح بعض المفاهيم المرتبطة بالسياسة الضريبية وريادة الأعمال، ومن أمثلتها ما يأتي:

1. Garrett Watson & Nicole Kaeding, 2019, "Tax Policy and Entrepreneurship: A Framework for Analysis", FISCAL FACT No. 647, Tax Foundation, U.S.A., April, p.

أولاً- الضرائب المؤثرة في ريادة الأعمال

هناك أربعة أنواع رئيسية من الضرائب التي تؤثر في ريادة الأعمال هي²:

(1) **ضرائب دخل الشركات:** هي الضرائب التي تدفعها الشركات على دخلها الخاضع للضريبة.

(2) **ضرائب الدخل الشخصي:** هي الضرائب التي يجب دفعها على الدخل المكتسب من قبل العاملين بأجر أو العاملين لحسابهم الخاص.

(3) **ضرائب الدخل الرأسمالي:** هي الضرائب التي يجب دفعها على أرباح الأسهم أو دخل الفوائد.

(4) **ضرائب أرباح رأس المال:** هي الضرائب التي يجب دفعها على الأرباح التي يحققها المستثمر عندما يبيع أصلاً رأسمالياً بسعر أعلى من سعر الشراء.

ثانياً- الحوافز الضريبية المؤثرة في ريادة الأعمال

يوجد أنواع مختلفة من الحوافز الضريبية: الإعفاءات الضريبية، والائتمانات والعلاوات الاستثمارية، وحسابات الائتمان الضريبي، ويتطلب تصميم الحوافز الضريبية تحديد أنواع الاستثمار المؤهلة وشكل الحوافز الضريبية التي سيتم اعتمادها. وفيما يأتي بعض أنواع الحوافز الضريبية الأكثر شيوعاً³:

(1) **الإعفاءات الضريبية (أو ما يسمى العطل الضريبية Tax holidays):** تعد الإعفاءات الضريبية الشكل الأكثر شيوعاً للحوافز الضريبية للاستثمار في البلدان النامية. وقد يتخذ الإعفاء الضريبي شكل إعفاء كامل من ضريبة الأرباح وأحياناً أيضاً من الضرائب الأخرى، أو معدل مخفض للضريبة أو مزيج من الخيارين، ويُمنح الإعفاء أو التخفيض لمدة محدودة، تتراوح ما

2. Block, J. "Corporate income taxes and entrepreneurship," IZA World of Labor 2021: 257 doi: 10.15185/izawol. 257.v2

3. United Nations, "DESIGN AND ASSESSMENT OF TAX INCENTIVES IN DEVELOPING COUNTRIES," 2018, SELECTED ISSUES AND A COUNTRY EXPERIENCE, New York.

بين سنة واحدة إلى 20 سنة.

(2) **بدلات أو ائتمانات الاستثمار:** هي نسبة من الدخل الخاضع للضريبة يُسمح للمستثمر استبعادها، ما يؤدي إلى خفض الدخل الخاضع للضريبة، قد تنطبق بدلات أو ائتمانات الاستثمار على جميع أشكال استثمار رأس المال، أو قد تقتصر على فئات محددة، مثل الآلات أو المعدات المتقدمة تكنولوجياً، أو على استثمار رأس المال في أنشطة معينة، مثل البحث والتطوير.

(3) **حسابات الائتمان الضريبي:** هو نهج لتقديم مزايا ضريبية للمستثمرين المحتملين يقوم على تزويد كل مستثمر مؤهل بمبلغ محدد من الإعفاء الضريبي في شكل حساب ائتمان ضريبي، مثل الإعفاء المحتمل بمبلغ 500 ألف دولار من التزامات ضريبة دخل الشركات، إذ يُطلب من المستثمر تقديم الإقرارات الضريبية والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات مثل أي دافع ضرائب آخر، فإذا قرر المستثمر أن لديه 60 ألف دولار من الالتزامات الضريبية في السنة الأولى، فإنه لن يدفع أي ضريبة، ولكن سيتم تخفيض المبلغ في حسابه الضريبي إلى 440 ألف دولار للسنوات الضريبية المستقبلية.

ثالثاً- مقاييس ريادة الأعمال وأنواعها: تستخدم الدراسات التي تتناول موضوع ريادة الأعمال مقاييس متنوعة لتعكس حجم ريادة الأعمال من أهمها⁴:

(1) **معدلات ريادة الأعمال:** عدد رواد الأعمال كنسبة مئوية من إجمالي العمالة؛ وغالباً ما يتم حساب عدد رواد الأعمال من خلال عدد الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

(2) **معدلات دخول ريادة الأعمال:** عدد الشركات أو المشاريع الجديدة التي تدخل صناعة أو سوق معينة.

(3) **معدل إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة (TEA):** يقوم المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) باستقصاء آراء البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً ويحدد معدل TEA على أنه مجموع معدل ريادة الأعمال الناشئة ومعدل ملكية الأعمال الجديدة.

4. Block, J. Op. cit

- أما أصناف رواد الأعمال فيتم التمييز بين أكثر من صنف منها⁵:
- 1) رواد الأعمال الناشئون: هم أفراد يشاركون في إنشاء مشروع تجاري.
 - 2) أصحاب الأعمال الجدد: هم أصحاب ومديرو الشركات التي يقل عمرها عن 3,5 سنة.
 - 3) رواد الأعمال الذين يبدأون الفرصة: رجال الأعمال الذين يبدأون أعمالهم لأنهم يرون فرصة عمل مرجحة.
 - 4) رواد الأعمال الضروريين: رجال الأعمال الذين يبدأون أعمالهم بدافع الضرورة.
 - 5) رواد الأعمال المبتكرون: رجال الأعمال الذين لديهم سلعاً أو خدمات جديدة للعملاء.
 - 6) مقابل رواد الأعمال المقلدون: رواد الأعمال الذين لديهم سلعاً أو خدمات متطابقة أو مشابهة جداً لما هو متاح بالفعل في السوق.
 - 7) رواد الأعمال ذوو النمو المنخفض: رجال الأعمال ذوو إمكانات/طموحات منخفضة النمو.
 - 8) رواد الأعمال ذوو النمو المرتفع: رواد الأعمال ذوو إمكانات النمو العالية/الطموحات.
 - 9) زيادة الأعمال الرسمية: رجال الأعمال الذين سجلوا مشروعاً تجارياً.
 - 10) زيادة الأعمال غير الرسمية: رواد الأعمال الذين لم يسجلوا مشروعاً تجارياً.
 - 11) زيادة الأعمال ذات التكنولوجيا المنخفضة: زيادة الأعمال في قطاعات التكنولوجيا المنخفضة
 - 12) زيادة الأعمال عالية التقنية: مقابل رواد الأعمال في قطاعات التكنولوجيا العالية
 - 13) زيادة الأعمال الاجتماعية: رجال الأعمال الذين يحفزهم في المقام الأول حل المشكلات الاجتماعية
 - 14) زيادة الأعمال الهادفة للربح: رواد الأعمال الذين يحفزهم في المقام الأول تحقيق الربح.

5. Ibid.

أثر السياسة الضريبية في ريادة الأعمال:

تعد السياسة الضريبية أحد العوامل المؤثرة في ريادة الأعمال، إذ إن ارتفاع معدلات ضريبة الدخل الفعلية على الشركات يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على الشركات المسجلة، وبالتالي تقليل المكاسب من ريادة الأعمال⁶، كما أن عدد الشركات الناشئة، وكذلك عدد العاملين في كل شركة ناشئة ينخفض مع ارتفاع الضرائب الحكومية⁷. وقد تتأثر معدلات دخول ريادة الأعمال سلباً أيضاً بالأعباء الإدارية المتعلقة بالضرائب وتعقيدات نظام ضريبة الدخل على الشركات. إذ تشكل تكاليف تشغيل ثابتة لا تعتمد على مستوى أرباح الشركة أو صاحب المشروع، وتشكل ضرائب الدخل المرتفعة عائقاً أمام دخول الشركات الصغيرة التي ترتفع فيها نسبة العمل إلى رأس المال، ما يعني انخفاض مستوى التشغيل في المشاريع الريادية الناشئة، وتؤدي المستويات المرتفعة من ضرائب الدخل على الشركات إلى تقليل المكاسب الناتجة عن الابتكار الناجح وبالتالي يمكن أن يكون لها تأثير رادع ومثبط، خاصة بالنسبة لأصحاب المشاريع المجازفين الذين لديهم أفكار مبتكرة⁸. وإلى جانب خفض العدد الإجمالي للمخترعين على الصعيد الوطني، فإن ضرائب الدخل المرتفعة تؤثر أيضاً على المكان الذي يختارون العيش فيه، إذ تشير الدراسات إلى أن كبار العلماء والمخترعين يهاجرون نحو مواقع ذات ضرائب أقل⁹.

السياسة الضريبية والاستثمار الخاص في العراق.

سعت الحكومة العراقية إلى تشجيع الاستثمار الخاص في العراق عموماً عبر عدة قوانين أبرزها قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، وقانون رقم 50 لسنة 2015، والذي تضمن عدداً من

6. Bell, Alexander M., Raj Chetty, Xavier Jaravel, Neviana Petkova, and John Van Reenen, "Do Tax Cuts Produce More Einsteins? The Impacts of Financial Incentives vs. Exposure to Innovation on the Supply of Inventors," 2019, NBER Working Paper #25493.

7. Giroud, Xavier and Joshua Rauh, "State Taxation and the Reallocation of Business Activity: Evidence from Establishment-Level Data," 2015, NBER Working Paper #21534.

8. Block, J. Op. cit

9. Moretti, Enrico and Daniel J. Wilson, "The Effect of State Taxes on the Geographical Location of Top Earners: Evidence from Star Scientists," 2017, American Economic Review, Vol. 107(7), pp. 1858–1903; and Akcigit, Ufuk.

الإعفاءات من الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة (10) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع¹⁰، بالإضافة إلى إعفاء بعض الموجودات من الرسوم الجمركية منها على سبيل المثال الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري التي يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل إنشاء المشروع و قبل البدء بالتشغيل التجاري، والموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه بما يؤدي الى زيادة الطاقة التصميمية، كما تم إعفاء الدخل الناجم عن الأنشطة الزراعية من الضرائب¹¹، إلا أن هذه الإعفاءات محصورة في المشاريع الحاصلة على إجازة من الهيئة الوطنية للاستثمار، والتي تركز في الغالب على المشاريع العملاقة وبشكل خاص مثل التطوير السكني، أو المشاريع الزراعية، أو أية مشاريع أخرى تحتاج أرض لإنشاء منشآت ثابتة، أما المشاريع التي لا تحتاج إلى إجازة من هيئة الاستثمار ففي الغالب تكون خاضعة لضريبة الشركات التي تبلغ نسبتها %15 من الربح الصافي للشركة قبل توزيعه على المساهمين¹².

إن السياسة الضريبية في العراق لا زالت أسيرة الفكر الاشتراكي الذي كان سائداً حتى عام 2003، إذ نجد أن القوانين الضريبية المعتمدة اليوم في العراق مستمدة بالأساس من قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982 وتعديلاته، فهو القانون الوحيد المعتمد سواء في احتساب ضريبة الأفراد أو الشركات، ولا يتضمن القانون تفاصيل واضحة تخص المشاريع الناشئة أو الريادية، وفي ضوء القانون الحالي يمكن تقييم دور السياسة الضريبية في العراق في تحفيز المشاريع الريادية من خلال ما يأتي:

1) الإعفاءات التي يتضمنها قانون ضريبة الدخل تقتصر على أنشطة محدودة للغاية تخص بعض المشاريع الزراعية، أو مشاريع تتعلق بتقديم خدمات للدولة مثل نقل المشتقات النفطية، أما الأنشطة الأخرى مثل الأعمال التجارية أو التي لها صبغة تجارية أو صناعية أو مهنية، فهي حسب قانون الضريبة أهم أشكال مصادر الدخل، ولم يتضمن القانون أي إعفاءات تذكر على الدخل الذي تدره هذه الأنشطة ولو لفترة محدودة.

10. جمهورية العراق، الحكومة الاتحادية، قانون رقم 50 لسنة 2015 التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، المواد 10 و 11، الوقائع العراقية، العدد 4393، 1607-01-4، متاح على الانترنت: <https://tinyurl.com/283vg92b>

تمت الزيارة بتاريخ، 7 شباط 2024.

11. جمهورية العراق، الحكومة الاتحادية، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، المادة 17، الوقائع العراقية، العدد 4031، 2007-01-17، متاح على الانترنت: <https://tinyurl.com/245z53hs> تمت الزيارة بتاريخ، 7 شباط 2024.

12. الهيئة العامة للضرائب / ضريبة الشركات / 2011، متاح على الانترنت: <https://tinyurl.com/274vyrbv> تمت الزيارة بتاريخ، 7 شباط 2024.

(2) لم يميز القانون بين الأرباح التي توزع على المساهمين والأرباح التي يُعاد استثمارها، فضريبة الدخل تفرض على الأرباح قبل توزيعها على المساهمين، وهنا سيكون تأثير الضريبة على الاستثمار سلبياً، فليس كل الأرباح تتحول إلى دخل يستهلك، بل يذهب جزء مهم منها لأغراض التوسع الرأسمالي وما يترتب عليه من زيادة في فرص التوظيف، زيادة إجمالي الناتج المحلي.

(3) لم يميز القانون بين الشركات القديمة والشركات الناشئة التي تحتاج في الغالب إلى الدعم والتحفيز، من أجل أن تؤسس أصولاً استثمارية جديدة تساهم في تشغيل الأيدي العاملة.

(4) قد تؤدي بعض الضرائب إلى رفع تكاليف الاستثمار مثل الضريبة المفروضة على الإيجارات والتي تبلغ 10% من قيمة إيجار العقار حسب قانون ضريبة العقار المرقم 162 لسنة 1959 المعدل¹³، والتي تؤدي إلى رفع مستويات الإيجارات التي يدفعها أصحاب المشاريع الناشئة والريادية.

(5) كما تساهم بعض الرسوم أيضاً في رفع تكاليف الإنتاج وتقليل أرباح المشاريع الناشئة والريادية في مقدمتها الرسوم الجمركية على استيراد المكونات الإنتاجية أو المواد الأولية.

(6) ضعف حماية المنتج الوطني من خلال رفع الضرائب والرسوم التي قد تكون نافعة للمشاريع الريادية من أهمها الرسوم الجمركية على السلع النهائية المستوردة.

كما أن ارتفاع نسب التهرب الضريبي وضعف أجهزة المحاسبة والتدقيق الضريبي، تضعف كثيراً من فاعلية السياسة الضريبية ودورها في تحفيز المشاريع الريادية.

الإصلاحات الضريبية وسبل تعزيز المشاريع الريادية

إن تحديد الإصلاحات ضريبية يتطلب قبل كل شيء تحديد أهداف السياسة الضريبية، وإعادة تعريف الدور الوظيفي للضريبة، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين أكثر من اتجاه، فالإتجاه التقليدي المحامد يقصر دور الضريبة على تمويل النفقات العامة الضرورية لقيام الحكومة بواجباتها في حفظ الأمن والنظام وتقديم الخدمات العامة الضرورية للمجتمع، والاتجاه التدخلي (الكينزي)، يعطي أولوية للتشغيل، بينما تسعى السياسة الضريبية في البلدان النامية لتحفيز القطاع الخاص، وتفعيل آليات التنمية الاقتصادية التلقائية، وهنا لا يمكن للإصلاحات الضريبية أن تكون فاعلة ما

13. جمهورية العراق، قانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 وتعديلاته، الهيئة العامة للضرائب، متاح على الانترنت: <https://tinyurl.com/29xwu7yy> تمت الزيارة بتاريخ 8 شباط 2024.

لم تأت في سياق حزمة برامج وسياسات إصلاحية شاملة للقوانين والتعليمات والسياسات المتعلقة بالشأن الاقتصادي، مثل قوانين الملكية، وقوانين الضريبة، والرسوم الجمركية، وأنظمة الضمان الاجتماعي، وسياسات التوظيف، وسياسات الرعاية الاجتماعية، وإجراءات تسجيل الشركات، والإصلاحات المالية والمصرفية.

وفي ظل هدف تفعيل آليات التنمية الاقتصادية التلقائية المستندة للقطاع الخاص، لا بد من العمل على تحقيق جملة من الأولويات منها:

- 1) تعبئة الموارد العاطلة المادية والبشرية وزجها في مختلف مجالات الاستثمار الخاص.
 - 2) رفع إنتاجية الموارد المادية والبشرية من خلال استخدام أحدث التقنيات المتاحة، وتدريب الأيدي العاملة عليها.
 - 3) رفع نسبة عوائد العمل الإنتاجي مقارنة بنسبة العوائد الربعية التي يحصل عليها الملاك وأصحاب رأس المال.
 - 4) زيادة عوائد العمل الماهر، مقارنة بالعمالة غير الماهرة.
 - 5) تحفيز الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقييم مكافآت مجزية، وتقليل تأثير المخاطر المالية.
- في ظل هذه الأولويات يمكن وضع قواعد عامة للإصلاح الضريبي المحفز للاستثمار الخاص والمشاريع الريادة، من هذه القواعد ما يأتي:
- أولاً- خفض التكاليف المالية المباشرة التي تتكبدها المشاريع الخاصة عموماً والمشاريع الريادية بشكل خاص.
- ثانياً- رفع تكاليف الموارد العاطلة، وخفض العوائد الربعية قدر الإمكان.
- ثالثاً- حماية المستثمر الخاص مع التركيز على المشاريع الريادية التي تستخدم تقنيات حديثة وتوظف عمالة ماهرة.
- في ضوء هذه القواعد يمكن اعتماد جملة من السياسات والحوافز الضريبية مثل:

1) تشريع إعفاءات جمركية تشمل المكائن الحديثة المستوردة من قبل المشاريع الخاصة، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج التي لا يوجد لها بديل وطني.

2) إعفاء الأرباح المحتجزة لأغراض التوسع من ضريبة الدخل، من أجل تشجيع توسع المشاريع الخاصة.

3) استهداف الأصول المجمدة عبر فرض ضرائب على القيمة السوقية لهذه الأصول، وتشمل العقارات غير المشغولة من قبل ملاكها، أو النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أو الملكيات الزراعية غير المستثمرة.

4) إعفاء دخل الأسهم والسندات الوطنية من الضرائب من أجل تأمين مصادر تمويل الاستثمارات الخاصة.

5) إعفاء العاملين في القطاع الخاص من ضريبة الدخل لمدة محددة أو تخفيضها.

إلى جانب إي إجراءات السابقة، يمكن تحقق الأولويات الخمس لتحقيق هدف تنمية القطاع الخاص التلقائية.

إن دور السياسة الضريبية في ريادة الأعمال يكون ذا فاعلية إذ كان في سياق برامج شاملة لدعم وتحفيز ريادة الأعمال سواء من خلال برامج التطوير الفني والمالي والإداري والاقتصادي، أو من خلال برامج تمويل عبر القروض المصرفية أو حتى كفالة هذه القروض، ومن أهم أشكال الدعم للاستثمار الخاص والمشاريع الريادية التي يمكن لبلد مثل العراق تشكل النفقات العامة فيه نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، أن يشرع قوانين تلزم مؤسسات القطاع الخاص بالتعاقد مع الشركات الوطنية في الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها في عملها، ومنع الاستيراد أو التعاقد مع أي شركة أجنبية ما لم يتعذر الحصول على السلع أو الخدمة المطلوبة من مصدر وطني.

الدعم والتحفيز للمشاريع الريادية الخاصة الوطنية، هو هدف يتطلب تعاون جميع المؤسسات الحكومية العمل على تحقيقه، بداية من السلطات التشريعية التي ينبغي لها أن تسن القوانين المطلوبة لدعم المشاريع الريادية الخاصة، والوزارات بمختلف تخصصاتها يجب أن تعمل جميعاً على تقديم التسهيلات للقطاع الخاص والمشاريع الريادية، وحتى المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية يمكن أن

تلعب دوراً محورياً في التحول الاقتصادية القائم على الاعتماد شبه التام على الدولة، إلى الاعتماد على اقتصاد السوق وتحفيز المشاريع الخاصة، فالمجتمعات المتقدمة تبدأ بتعليم أبنائها على مهارات العمل الحر والإدارة المالية من رياض الأطفال، كما أن الجامعات العريقة تمول جزء من نفقاتها من خدماتها البحثية المقدمة للقطاع الخاص، وهكذا بالنسبة لجميع المؤسسات العامة، وعليه إذا كان توجه البلد إلى التحول الحقيقي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فعلى مؤسسات الدولة أن تتحول من متحكمة وموجهة للقطاع الخاص إلى خادمة له، وأن يكون رضا القطاع الخاص أحد المعايير الأساسية لتقييم أداء الحكومة بوزرائها ومدرائها ومنتسبيها، ويمكن أن يستبدل الموظف أو يفصل إذا قصر أو أساء للقطاع الخاص أو عرقل عمله.